مقياس الصواب اللغوى

بين اللغويين القدماء والمحدثين

بقلم الدكتور
ناجح عبد الحافظ مبروك
أستاذ مساعد ورئيس قسم أصول اللغة

فى هذا البحث نتناول بالدراسة الأسس والمقاييس التى كان اللغويون القدامى يحكمون بمقتضاها على الاستعمالات اللغوية بالصواب أو الخطأ ، والضوابط التى وضعوها لذلك . ثم نعرض لملاحظات علماء اللغة المحدثين على هذه الضوابط وتلك المقاييس ، مع بيان المقاييس الصوابية عند اللغويين المحدثين ... فنقول :

الواقع أن لكل لغة ـ أية لغة ـ ولكل لهجة ، مستوى صوابياً خاصاً ، يقوم على أساسه الحكم بالصحة أو الخطأ ، وأن لهذا المستوى الصوابى مقياساً اجتماعياً ، يفرضه المجتمع اللغوى على الأفراد ، لأن اللغة ـ كما يقول اللغويون المحدثون ـ كأى اجتماعى ـ ككل الكائنات ـ يتأثر بالأحداث والظواهر الاجتماعية ، ويؤثر فيها مثلما تأثر بها .

وإذا كان الأمر كذلك ، فاللغة بهذا المفهوم ملك للمجتمع ، تنعكس فيها صورته وحياته .

ومن هذا المنطلق يمكن أن نقول : إن مقياس الصواب اللغوى مرتبط

أشد الارتباط بالصورة التى يرتضيها المجتمع للغته ، وفى مقابل ذلك يكون الخطأ اللغوى هو ما يخالف ذلك ، لأن المجتمع هو الذى يملك اللغة ، وليست اللغة هى التى تحكم المجتمع(١) .

وعلى ذلك تشأن اللغة ، شأن كل الظواهر الثقافية ، كالعادات والتقاليد واللغة والدين والسلوك الاجتماعى ، ولكل واحدة من هذه الظواهر مستواها الصوتى الخاص(٢) ، وتحديد هذا المستوى ضرورى فى كل لغة - كما قلنا - وفى كل ظاهرة من هذه الظواهر السابقة ، لأن كثيراً من مسائل الخلاف بين اللغويين حول ما يصح وما لا يصح ، يكون سببه الرئيسى الاختلاف فى تحديد هذا المستوى الصوتى ، والذى دلنا على ذلك أن علماء اللغة القدامى ، قد ورد عنهم ما يؤيد ما نقول ، فقد روى ابن خالويه فى شرح فصيح ثعلب ، قول أبى حاتم : « وكان الأصمعى يقول أفصح اللغات ، وأبلغها سواها ، وأبو زيد يجعل الشاذ والفصيح واحداً ، فيجيز كل شىء قيل ، قال : ومثال ذلك أن يقول : حزنى الأمر يحزنى ، ولا يقول : أحزننى . قال أبو حاتم : وهما جائزان ، لأن القراء قرأوا : « لا يحزنهم الفزع الأكبر » ، « ولا يُحزنهم » جميعاً بفتح الياء وضمها(٣) » .

---

(١) راجع : د. عبد الصبور شاهين : فى علم اللغة العام ص ١٦٥ ط دار العلوم للطباعة بالقاهرة ١٩٧٣ م .

(٢) راجع : د. تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٦٧ ط الاعمال بمصر ١٩٥٨ م .

(٣) السيوطى : المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ١ / ٢٢٣ ط عيسى الحلبى بالقاهرة .

كما روى الزبيدى كذلك : « قال ابن نوفل[1]: سمعت أبى يقول لأبى عمرو بن العلاء : أخبرنى عما وضعت مما سميته عربية ، أيدخل فيها كلام العرب؟ فقال : لا. فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب ، وهم حجة ؟ قال: أعمل على الأكثر ، وأسمى ما خالفنى لغات[2]».

ومن ذلك أيضاً اختلافهم فى تحديد دائرة القياس اللغوى ، حيث اقتصر البصريون على جواز القياس على الشائع المشهور ، لأنهم لا يلتفتون الى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ أو القليل ، على حين أن الكوفيين قد أجازوا القياس على الشاهد الواحد أو الشاهدين ، لأنهم أوسع رواية[3].

هذا ، وقبل أن نبدأ فى وصف المقاييس التى جرى عليها علماء اللغة القدامى ، وبيان الأسس التى جرى عليها الحكم بالصواب والخطأ عندهم . نحاول أن نلقى نظرة - بإيجاز - إلى اللغة العربية قبل الإسلام ، تلك اللغة التى نمت وازدهرت ، وعرفت باللغة الفصحى المشتركة ، أو النموذجية ، فنقول : من المعلوم لنا أن اللغة العربية ، قد وصلت إلينا فى صورتين : إحداهما الصورة الأدبية المتكاملة ، والثانية الصورة الشعبية .

أما الأولى فهى التى تتمثل فيما نسميه بالأدب الجاهلى ، أو الآثار الأدبية المتمثلة فى الأشعار والخطب والأمثال والحكم ، وهى ما تعرف بالفصحى .

---

(١) ابن نوفل : هو المحدث عبد الملك بن نوفل .

(٢) الزبيدى : طبقات النحويين واللغويين ٣٤ - والمزهر للسيوطى ١/١٨٤ .

(٣) السيوطى : الاقتراح فى علم أصول النحو ٢٠٢ نح - د. أحمد قاسم ط السعادة بمصر ١٣٩٦ هـ ، ١٩٧٦ م .

وأما الثانية فلم يصل إلينا منها أعمال متكاملة ، وإنما الذى وصل إلينا منها لهجات متناثرة تنسب لقبائل عربية خاصة بها ، رويت لنا فى كتب الأدب واللغة والنحو ، كعنعنة تميم ، وكشكشة ربيعة ، ولخفحة هذيل ، وعجعجة قضاعة ، وتلتلة بهراء .. ألخ .

وقد اهتم اللغويون القدماء اهتماماً كبيراً بدراسة الفصحى وعنوا بها عناية فائقة ، على حين أنهم قد أهملوا الدرس الكامل للهجات الخاصة ، ولذلك نجد نصوص الأولى - أعنى الفصحى - حين ندرسها ، نلحظ عليها أنها تمثل إلى حد كبير - لغة موحدة منسجمة ، يمكن إطلاق اللغة المشتركة أو النموذجية عليها ، ولا تكاد هذه اللغة تتضمن شيئاً من الروايات المنسوبة إلى لهجات العربية .

وهذه اللغة هى التى اصطنعها الشاعر والأديب ، وانتظمت جميع أحياء شبه الجزيرة العربية . فكان يتخذها الشاعر وسيلة للتعبير عما يجول فى خاطره كما يتخذها الخطيب وسيلة فى توصيل خطبه إلى سامعيه ، والحكيم فى إلقاء حكمه ، سواء أكان الشاعر أم الخطيب أم الحكيم من قريش أو تميم أو قيس أو أسد أو غيرها من قبائل العرب .

ولا شك أن هذه اللغة المشتركة التى عرفت بالفصحى ، قد نشأت ونمت وازدهرت قبل مجىء الإسلام ، وساعد على تكونها وازدهارها وحياتها بجانب اللهجات العربية الخاصة ، وأمكن التفاهم بها بين الناس جميعا - وإن انتموا إلى قبائل مختلفة - عدة عوامل يبرز فى مقدمتها العامل الدينى والاقتصادى ، وبخاصة العامل اللغوى . حيث كانت - هذه اللغة - تجمع أهم خصائص وصفات اللهجات العربية التى كانت سائدة فى شبه جزيرة العرب ، ولكنها مع ذلك لا تنتمى إلى بيئة خاصة من بيئات الجزيرة العربية ، لأنها هى

اللغة المنسجمة الموحدة والنموذجية للعرب جميعاً .

هذا ، وقد كانت اللهجة « القرشية » من أقوى اللهجات العربية أثراً فى تكوين اللغة الفصحى المشتركة ، ومع ذلك فلا يصح أن نقول : إن اللغة المشتركة هى لغة قريش كما هو شائع عند كثير من الباحثين (١) ، لأن اللغة الفصحى المشتركة هى مزيج لطيف من اختيار أنيق لخصائص لهجات عربية كثيرة يأتى فى مقدمتها القرشية والتميمية (٢) .

أضف إلى ذلك أن تلك اللغة المشتركة كانت تتميز بصفات معينة ، وبأنها فوق مستوى العامة ، ولذلك كانت هى اللغة الادبية الاجتماعية حيث كان الادباء والشعراء والخطباء والحكماء وأصحاب الامثال من سائر القبائل العربية يلتزمون بقوانينها لا ينحرفون عنها أبداً فإذا كانوا فى قبائلهم استعملوا لهجاتهم الخاصة ، وكان العربى فى كلتا الحالين ملتزما بالمستوى الصواب الذى ارتضاه مجتمعه الخاص للهجته ، وملتزما بالذى ارتضاه المجتمع العام للغته الفصحى المشتركة .

هذا ، ولم يكن المجتمع أو الفرد فى ذلك الوقت يعرف للغته قواعد محددة - كما هو معروف الآن - ولكنه كان يضبطها بالإحساس والذوق فى جميع النواحى ، سواء من الناحية الصوتية أو الاشتقاقية أو التركيبية أو الدلالية .

وكان الذوق العربى حينذاك يفصل بين ما هو لهجى خاص ، وما هو من

---

(١) انظر على سبيل المثال أنور الجندى : الفصحى لغة القرآن ص ٢٣ ط دار الكتاب اللبنانى - ود . محمد خضر : فقه اللغة ص ١١٩ ط بيروت ١٩٨١ .

(٢) انظر كتابنا : فى فقه اللغة العربية ١١٥ .

تقاليد اللغة الفصحى المشتركة ، حتى لو ناقض كلاهما الآخر ، لأنه كان لكل مقام مستوى من اللغة ، ومن الأمثلة على ذلك : ما رووه لنا كتب اللغة والنحو من الشواهد التي تخالف في صورتها ما تفرضه قواعد النحو العربي ، من ذلك قول أبي النجم العجلي :

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها (١)

فني هذا البيت قد ألزم أبو النجم المثنى الألف في حالة النصب « غايتاها » ، مع أن القاعدة النحوية تنصبه بالياء « غايتيها » . كما أنه قد ألزم إسماً من الأسماء الخمسة الألف في حالة الجر « أبا أباها » مع أن القاعدة أن يجر بالياء « أبا أبيها » ومع ذلك فقد روى لنا هذا البيت كما ترى ، كما رويت لنا شواهد أخرى قد استقامت فيها القواعد النحوية المعروفة لنا من نصب المثنى بالياء ، وجر الأسماء الخمسة بالياء ... إلخ .

هذا ويغلب على الظن أن مثل هذا البيت وغيره مما ورد مخالفاً لقواعد النحو العربي لم يلق معارضة من جانب نقاد الجاهلية ، لأنهم كانوا ينظرون إليه على أنه وارد على سنن اللهجات ، ولكل لهجة قوانينها ونظمها الخاصة بها . وهكذا ظل لكل مقام مستوى من اللغة عند العرب قبل الإسلام : مستوى الفصحى المشتركة ، ومستوى اللهجات الخاصة ، إلى أن جاء عصر التدوين وأخذ علماء العربية يضعون القواعد النحوية والصرفية ، التي نشأت عنها فكرة الصواب والخطأ في اللغة ، هذه الفكرة التي كانت مرتبطة بقواعد النحو

---

(١) أنظر : السيوطي : شرح شواهد المغني بتصحيح التنقيطي ص ٤٧ طبعة القاهرة ١٣٢٢ هـ .

الموضوعة ، فكل ما وافق القواعد النحوية عد صواباً ، وكل ما خالفها عد خطأ أو لحناً .

مقياس الصواب اللغوى عند لغوى العرب القدماء :

لا شك أن مقاييس الصواب اللغوى عند العرب القدامى تختلف من مرحلة إلى أخرى ، فهناك مقاييس فى مرحلة جمع اللغة قبل وضع القواعد ، وهناك مقاييس بعد أن تم وضع القواعد ، وهناك مقاييس وضعت بعد قيام حركة تنقية اللغة .

أما عن المرحلة الأولى ، وهى مرحلة جمع اللغة ، فقد حدد جامعوا اللغة القبائل التى تروى عنهم اللغة ، والرواة الذين يأخذ اللغويون عنهم ، والشعراء الذين يحتج بشعرهم .

فالسيوطى فى كتابيه الاقتراح والمزهر يبين القبائل الذين نقلت عنهم اللغة فيما ينقله عن أبى نصر الفارابى فى كتابه « الألفاظ والحروف » فيقول : « والذين عنهم نقلت اللغة العربية ، وبهم أقتدى ، وعنهم أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب ، هم : قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل فى الغريب وفى الإعراب والتصريف ، ثم هذيل ، وبعض كنانة ، وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ من غيرهم من سائر قبائلهم (١) » .

فهم بذلك قد وضعوا قوائم بأسماء القبائل التى يصح أخذ اللغة عنهم ، كما وضعوا قوائم أيضاً للقبائل التى لا يصح الأخذ عنهم حينما قالوا : « فإنه لم

---

(١) السيوطى : الاقتراح فى علم أصول النحو ٥٦ - والمزهر فى علوم اللغة وأنواعها ٢١١/١ ط الحلبى .

يؤخذ عن حضرى قط ، ولا عن سكان البرارى ، ممن يسكن أطراف بلادهم ، التى تجاور سائر الأمم الذين حولهم ، فإنه لم يؤخذ لا من لخم ، ولا من جزام ، فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط ، ولا قضاعة ، ولا من غسان ، ولا من إياد ، فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرأون فى صلاتهم بغير العربية ، ولا من تغلب ولا النمر ، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للقبط والفرس ، ولا من عبد القيس ، لأنهم كانوا سكان البحرين ، مخالطين للهند والفرس ، ولا من أزد عمان ، لمخالطتهم الهند والفرس ، ولا من أهل اليمن أصلا ، لمخالطتهم الهند والحبشة ، ولولادة الحبشة فيهم ولا من بنى حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وسكان الطائف ، لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز ، لأن الذين نقلوا اللغة ، صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب ، قد خالطوا غيرهم من الأمم ، وفسدت ألسنتهم ، والذى نقل اللغة واللسان العربى عن هؤلاء ، وأثبتها فى كتاب ، وصيرها علماً وصناعة . هم أهل الكوفة والبصرة فقط ، من بين أمصار العرب[1] » .

كما أن ابن جنى قد عقد باباً لذلك فى كتابه « الخصائص » بعنوان « باب فى ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر » ويقصد بالمدر : الحضر ، وبالوبر : البدو . وقد بين العلة فى امتناع الأخذ عن أهل المدر بقوله : « ما عرض اللغات الحاضرة وأهل المدو من الاختلال والفساد والخطل[2] » ، كما أنه بين كذلك أن أهل الوبر لو اختلطوا بأهل المدر فلا يصح الأخذ عنهم ،

---

(١) المرجع السابق .

(٢) ابن جنى : الخصائص ٢ / ٥ ع الشيخ محمد على النجار ط دار الكتب المصرية ١٩٥٤ م .

حين قال : « ولو فشا فى أهل الوبر ما شاع فى لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها[١] ومما يدلنا على ذلك ، ما يحكى من أن أبا عمرو استضعف فصاحة أبى خيرة الأعرابى لما سأله ، فقال : كيف تقول : استأصل الله عرقاتهم[٢] ؟ ففتح أبو خيرة التاء من « عرقاتهم » ، فقال له أبو عمرو : هيهات أبا خيرة ، لان جلدك[٣] . !

ومن هنا نجد أن جامعى اللغة قد حددوا أصحاب اللغة الذين عنهم نقلت بالبدو الذين لم يخالطهم أحد من أهل الحضر ، يقول المستشرق « نولدكه » فى كتابه « اللغات الســـامية » : « ويصلح كل بدو الجزيرة العربية - باستثناء الأماكن المتطرفة منها - لأن يعدوا أصحاب هذه اللغة العربية الصافية . . . »[٤] .

وأما عن الرواة الذين أخذ اللغويون عنهم ، فقد أشار « سيبويه » إليهم فى مواطن كثيرة من كتابه المسمى « بكتاب سيبويه » وذلك حينما نقول : سمعنا العرب الموثوق بهم[٥] » أو « وسمعنا فصحاء العرب[٦] » أو « وأنشدناه هكذا أعرابى من أفصح الناس[٧] » أو « وأنشدنا من نثق بعربيته[٨] » ، وكان يرى أن اللغة الحجازية هى اللغة الأولى القدمى[٩] .

---

(١) المرجع السابق .
(٢) المرجع السابق / ١٣ .
(٣) بنصب جمع المؤنث بالفتحة .
(٤) نولدكه : اللغات السامية ٧٦ ترجمة د . رمضان عبد التواب ط القاهرة ١٩٦٣ م .
(٥) كتاب سيبويه ١/٩٨ ط بولاق ١٣١٦ - ١٣١٨ هـ
(٦) المصدر نفسه ١/٤٧٧ .
(٧) المصدر نفسه ٢/٥٢ .
(٨) المصدر نفسه ٢/٥٩ .
(٩) المصدر نفسه ٢/٤١ .

ومن هنا نجد أن العرب القدماء قد اقتصروا فى أخذهم اللغة على عرب البادية وبخاصة الفصحاء منهم، فتجنبوا الأخذ عمن تشوب عربيته أية شائبة، والذى دلنا على ذلك تشدد سيبويه فى تصويب الاستعمال اللغوى، وإن كان يرى أن هؤلاء العرب الموثوق بهم عرب الحجاز، حيث نجده عندما تختلف عنده اللهجات فإنه يجنح إلى ترجيح لغة الحجاز، لأنها - كما يرى - اللغة الأولى.

وفى ذلك نظر، لأن لغة الحجاز - وإن كان سيبويه قد اتخذها مقياساً للفصاحة، لأنها بلغت من الرقى والكمال الدرجة العالية، داخل الجزيرة العربية، حيث خلت من مستقبح اللغات، ومستهجن الألفاظ، لأنها ليس فيها من عنعنة تميم، ولا عجرفية قيس، ولا كشكشة أسد، ولا كسكسة ربيعة، ولا كسر أسد وقيس[1]، فإن هذا الحكم قد تشوبه بعض الشوائب، لأن لغة الحجاز ليست من البداوة، بل العكس من ذلك، هى لغة الحضارة كما أنه لا ينكر أنها قد تأثرت بفارس والروم أمتى الحضارة فى تلك الحقبة من الزمن.

وأما عن الشعراء الذين يحتج بشعرهم بإجماع علماء اللغة فهم طبقتان: طبقة الجاهليين كزهير وطرفة وعمرو بن كلثوم وامرئ القيس والأعشى، وطبقة المخضرمين، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان ابن ثابت والخنساء وكعب بن زهير[2].

وأما طبقة المتقدمين الذين يقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا

---

(١) السيوطى المزهر فى علوم اللغة ١/٢١٠.

(٢) البغدادى: خزانة الأدب ١/٦ تح الأستاذ عبد السلام هارون ط دار الكتاب العربى بالقاهرة ١٩٦٧ م.

فى صدر الإسلام كجرير والفرزدق والأخطل ، فأكثر اللغويين يرون صحة الأخذ عنهم والاستشهاد بكلامهم ، غير أن بعض اللغويين كأبى عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن اسحاق الحضرمى ، والأصمعى ، وعبد الله بن شبرمة ، والحسن البصرى كانوا يرفضون الاحتجاج بشعر هذه الطبقة ، وقد لحنوا الفرزدق والكميت وذا الرمة فى عدة أبيات أخذت عليهم[1] ، من ذلك تلحين ابن أبى اسحاق الفرزدق فى قوله :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتاً أو مجلف[2]

حيث رفع : « أو مجلف » فقال له : على أى شىء ترفعه ؟! فقال له الفرزدق :

على ما يسوءك ويسوءنى !

وقوله أيضاً :

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى موالياً

فقال له ابن أبى اسحاق : وقد لحنت أيضاً ، والصواب : مولى موالٍ[3]

ومن ذلك أيضاً ما لحن فيه الأصمعى ذا الرمة فى قوله :

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) ديوان الفرزدق ٥٥٦ نشر عبد الله اسماعيل الصاوى ط القاهرة ١٩٣٦ م .

(٣) راجع محمد بن سلام الجمحى : طبقات فحولة الشعراء ١٦-١٧ نع محمود محمد شاكر ط القاهرة ١٩٥٢ م

أذو زوجة فى المصر أم ذو خصومة أراك لها بالبصرة العام ثاويا

حيث أنكر عليه الأصمعى كلمة « زوجة » بالتاء ، وأصر على أنها خطأ صوابه « زوج » وقال : إن ذا الرمة أكل المالح والبقل فى حوانيت البقالين » (١) يقصد بذلك أنه أقام بأرض السواد ، واختلط بأهل الحضر .

وأما طبقة المولدين أو المحدثين كما يطلق عليهم ، وهم من بعد طبقة الإسلاميين الذين يبدأون فى العصر العباسى ببشار بن برد ، وأبى نواس وينتهون بإبراهيم بن هرمة (٢) ، فالصحيح عدم الاحتجاج بأشعارهم ، وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم ، واختاره الزمخشرى ، فاستشهد فى تفسير أوائل سورة البقرة فى الكشاف ببيت من شعر أبى تمام ، وقال : « وهو وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره فى اللغة ، فهو من علماء العربية ، فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقنعون بذلك ، لوثوقهم بروايته وإتقانه » (٣) . كما أن سيبويه قد احتج فى كتابه ببعض شعر بشار بن برد تقربا إليه ، لأنه كان قد هجاه لترك الاحتجاج بشعره (٤) ، وقد ذكرنا - فيما تقدم - أن بشار بن برد بإجماع العلماء ، أول الشعراء المحدثين .

---

(١) الزبيدى : طبقات النحويين واللغويين ١٩٠

(٢) السيوطى : الاقتراح ٧٠ — وخزانة الأدب البغدادى ١/٦ .

(٣) انظر : الزمخشرى : الكشاف ١/٢٢٠ فى تفسير قوله تعالى : « وإذا أظلم عليهم قاموا » ط القاهرة ١٩٤٨ - وخزانة الأدب البغدادى ١ / ٧ — والاقتراح للسيوطى ٧٠ .

(٤) السيوطى : الاقتراح ١/٧٠ .

ومن هذا يتبين لنا أن علماء اللغة القدامى ، لم يقسموا الشعر على أساس القبائل فى الإحتجاج به والاعتماد عليه فى تقعيد القواعد ، وإنما ارتضوا كل ماانظم من شعر فى أنحاء الجزيرة العربية ، ما دام من شعر الجاهليين أو المخضرمين .

وأما عن مقاييس الصواب اللغوى بعد أن تم وضع قواعد وأسس علم النحو ، فقد بدأت بتحديد دائرة القياس اللغوى ، وأخذ يظهر دور القياس فى العربية على أشده ، وبخاصة حين نشأ الخلاف بين مدرستى البصرة والكوفة وسارت كل مدرسة منهما فى اتجاه يخالف الأخرى . فالبصريون أخذوا يقيسون على الكثير الشائع المشهور ، أما النـــادر القليل فلا يقاس عليه ، والكوفيون لو سمعوا بيتا واحداً أو شاهداً واحداً فيه جواز شىء مخالف للأصول جعلوه أصلا ، وقاسوا عليه ، يقول السيوطى نقلا عن الأندلسى فى شرح المفصل : « الكوفيون لو سمعوا بيتا واحداً فيه جواز شىء مخالف للأصول : جعلوه أصلا ، وبوبوا عليه بخلاف البصريين ، قال : ومما افتخر به البصريون على الكوفيين أن قالوا : « نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب ، وأكلة اليرابيع وأنتم تأخذونها عن أكلة الشوارىز وباعة الكوامخ » [1] .

وقد التزم البصريون القواعد والمقاييس التى وضعوها للصواب النحوى ، مبنية على أكثر الأساليب شيوعاً ، وحكموا بالخطأ على الأساليب التى تجاوز هذه المقاييس ، ولو كان بيتا ممن يحتج بشعرهم .

---

(١) المرجع السابق ٢٠٢ — وحرشة الضباب : صائدوا الضباب ، والضباب جمع ضب ، ورجل ضب : قوى أو جلد شديد ، وقلة الضباب بالكوفة ، والشوارىز : جمع شيراز وهو : اللبن الثخين ، والكوامخ : جمع كامخ ، وهو نوع من الأدم .

هذا، والقياس هو : حمل غير المنقول على المنقول ، إذا كان فى معناه ، ومعظم أدلة النحو قياسية ، ولذلك يقال : « إنما النحو قياس يتبع » ، قال ابن الأنبارى فى أصوله : « اعلم أن إنكار القياس فى النحو لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس ، ولهذا قيل فى حده : « النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب » فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ، ولا يعلم أحد من العلماء أنكره ، لثبوته بالأدلة القاطعة ، وذلك أنا أجمعنا على أنه إذا قال العربى : كتب زيد ، فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى يصح منه الكتابة نحو : عمرو ، وبشر ، والدشير إلى ما لا يدخل تحت الحصر ، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال ... »(١) .

وقد كان من بين الدوافع التى وجهت العلماء إلى القياس ، أنهم رأوا كثرة بالغة من طلاب اللغة لم يكونوا من العرب ، فرأوا أن مسألة القياس ، وضع اللغة تحت كليات عامة أسهل بكثير من محاولة الإحاطة باللغة وحصر ما يمكن حصره منها عن طريق السماع ، أضف إلى ذلك أن جمع اللغة ، والتعريف بمفرداتها ، وتراكيبها أمر لا يتأتى دركه على جهة الاستقصاء والحصر ، لذلك رأى بعض اللغويين والرواة الاستعانة بالقياس فى تذليل قضاياها(٢) .

هذا ، وقد بدأ القياس فى اللغة منذ نادى به — كما تحدثنا الأخبار — العلامة اللغوى : عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى ، الذى كان ممن يشارك فى

---

(١) المرجع السابق ص ٩٥ .

(٢) انظر : د/ عبد المجيد الشيقانى : رواية اللغة ٣١٩ جـ دار المعارف بمصر ١٩٧١ م — من تراثنا اللغوى المؤلف ٦٩ .

علوم القرآن واللغة والنحو ، ويذكره « ابن سلام الجمحى » بهذه الصفة ، فيقول : « إنه أول من بعج النحو ، ومد القياس والعلل [١] » .

وقد عرفنا ـ فيما تقدم ـ أنه قد عاب على الفرزدق بعض ما جاء فى شعره ، مما لا يجرى على سنن العربية فى مقاييسها المطردة [٢] .

ومن اللغويين الذين استجابوا لمسألة القياس فى اللغة غير ابن أبى إسحاق : عيسى بن عمر الثقفى ، والخليل بن أحمد الفراهيدى ، ويونس بن حبيب الضبى ، وأبو زيد الأنصارى ، وغيرهم كما أن القياس قد صادف هوى فى نفوس المبدعين والمجددين من الشعراء من أمثال « بشار بن برد » الذى يذكر مع عمرو بن عبيد ، وواصل بن عطاء ، والذى يقول عنه « الجاحظ » إنه من المطبوعين أصحاب الإبداع [٣] ، فقد اتجه بعقليته الفذة إلى القياس فى اللغة ، وتصرف فيها على غير ما جاء عن العرب ، وقد ذكر له صاحب الموشح بعض الذى ذهب فيه إلى القياس ، من ذلك قوله :

والآن أقصر عن سميـــة باطلى وأشار بالوَجلى على مشـــير

وقوله أيضاً : ـ

على الغزَلى منى الســـلام فربما لهوت بها فى ظل مخضلة زهر

فقاس « وجلى ، وغزلى ، على « فعلى » كجمزى للدلالة على السرعة الدائبة والحركة ، ولم يسمع عن العرب ذلك ، وكان الأخفش ممن يطعن على بشار »

---

(١) محمد بن سلام الجمحى : طبقات فحولة الشعراء ١٤ .

(٢) أنظر ص ٦١ ، ٦٢ من هذا البحث .

(٣) الأصفهانى : الأغانى ٣/١٤٥ - ١٤٦ ط بولاق ١٢٧٥ هـ .

ويقول : ليس هذا مما يقاس ، إنما يعمل فيه السماع [١] .

« هذا » وقد بلغ القياس فى اللغة ذروته عند العلامة اللغوى ابن جنى وأستاذه أبى على الفارسى الذى كان يقول : « أخطأ فى خمسين مسألة فى اللغة ، ولا أخطىء فى واحدة من القياس [٢] » .

وأما ابن جنى فقد عقد فى كتابه الخصائص باباً للقياس سماه « ما قيس على كلام العرب فهو من كلامها » محتجاً فيه بقول أبى عثمان المازنى : (ماقيس كلام العرب فهو من كلامهم) وقد أورد فيه أمثلة من الأسماء الأعجمية قد أجرتها العرب مجرى كلامها فأخذت أحكامها ، كما أنه ذكر فيه أمثلة من أبنية التصريف كقوله : ضربرب ، وقتلتل من الضرب والقتل على مثال صمحمح [٣] . .

ثم هدانا نقرأ كلاماً مقيساً لكنه شاذ فى الاستعمال ، وكلاماً مسموعاً لكنه شاذ فى القياس ، ففى الخصائص لابن جنى أن الكلام فى الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب : الأول المطرد فى القياس والاستعمال جميعاً ، وذلك كرفع الفاعل ، ونصب المفعول . . . إلخ ، والثانى المطرد فى القياس الشاذ فى الاستعمال ، وذلك نحو الماضى من يذر ويدع ، والثالث المطرد فى الاستعمال الشاذ فى القياس وذلك نحو استصوبت الأمر ، وأخوص الرمث . والرابع الشاذ فى القياس والاستعمال جميعاً ، وذلك كتميم مفعول فيما عينه واو ، نحو ثوب مصوون ، ومسك مدووف ، وهذا الضرب لا يسوغ

---

(١) المرزبانى : الموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء ٢٤٦ ط السلفيه ٣٤٣ هـ

(٢) ابن جنى : الخصائص ٢/٥٨ .

(٣) المرجع السابق ١/٣٥٧ ، ٣٦٠ .

القياس عليه ، ولا رد غيره عليه (١) .

هذا ، وقد كان النحويون أميل إلى القياس فى مسائلهم ، يطمئنون إليه ، ويتقبلون منهجه وطرقه ، على حين أن بعض اللغويين من أمثال أبى عمرو بن العلاء والأصمعى كانا يتحرجان من القياس فى ألفاظ اللغة(٢) ، من ذلك أن ابن جنى لا يذكر عالماً عارض القياس ، ووقف أمامه فيما أشار إليه من قياس إسم المكان والمصدر على وزن المفعول فى الرباعى إلا الأصمعى ، ويذكر عن أبى حاتم قوله : قرأت على الأصمعى فى جيمية العجاج :

جأبا بليته مسحجا .

فقال تليه ، فقلت : بليته . فقال : هذا لا يكون . فقلت : أخبرنى به من سمعه من فلق فى رؤبة أعنى أبا زيد الأنصارى ؟ فقال : هذا لا يكون . فقلت جعله مصدراً أى تسحيجاً ، فقال : هذا لا يكون ، فقلت : فقد قال جرير :

ألم تعلم مسرحى القوافى فلا عيابهن ولا اجتلابا

أى تسريحى ، فكأنه أراد أن يدفعه ، فقلت له : فقد قال الله عز وجل : (ومزقناهم كل ممزق) فأمسك (٣) .

ومن هذا نجد أن المستوى الصوابى بعد وضع أسس وقواعد النحو ، لم يكن موضع اتفاق بين النحويين واللغويين العرب القدماء كما رأينا .

وأما أصحاب مذهب تنقية اللغة ، فالواقع أنهم لم يتفقوا على تحديد مقياس

---

(١) المرجع السابق ١/٩٨ — والمزهر ١/٢٧٧ .

(٢) راجع الدكتور إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة ٢٠ ط الإنجلو ١٩٥٨ .

(٣) الخصائص لابن جنى ١/٣٦٧ .

يحكمون على أساسه بالصحة أو الخطأ على ألفاظ اللغة وأساليبها ، وذلك لأننا نرى فريقاً منهم يسلك مسلكا متشدداً فلا يجيز إلا ما سمع ، ولا يعترف إلا بالأفصح ، وما عدا ذلك فهو خطأ فى رأيهم ، على حين أننا نرى فريقاً آخر منهم لا يسلك هذا المسلك المتشدد ، وإنما يرى أن من يتكلم بلهجة من لهجات العرب ، أو يقيس عليها ، ولو كانت نادرة أو رديئة فهو مصيب غير مخطىء .

وعلى ذلك فمقياس الصواب اللغوى عند الفريق المتشدد قائم على السماع وعلى الأفصح .

ومعلوم لنا أن الاحتجاج بالسماع يكاد يكون من المتفق عليه بين العلماء أنه قد انتهى بانتهاء القرن الثانى الهجرى ، ومع ذلك فقد ظل مذهب السماع يعيش بعد هذا القرن ، وكان حجة قوية فى حسم الخلاف أمام الجدل اللغوى وكان له صدى كبير فى القرن الرابع والخامس والسادس الهجرى ، فقد كان الأزهرى (ت ٣٧٠ هـ) صاحب التهذيب يرى أن من أسباب تمام كتابه ، أنه سمع من العرب حين وقع فى أسر القرامطة ، كما كان الزمخشرى (ت ٥٣٨) يروى عن مروية مستجدية بمكة [١] ، ولكن هذه الأخبار وما يماثلها لا تعد أساساً يمكن أن يعيش عليه مذهب السماع بمعنى المشافهة عن الأعراب ، ولذلك كان على الذين يلزمون على أنفسهم بقيود السماع ، وهم المتشددون ، أن يتجهوا إلى النقل عن أسلافهم ، وقد قسموا النقل إلى متواتر وآحاد ، واشترطوا لذلك شروطاً [٢] .

---

(١) الزمخشرى : الكشاف ٤/٥٢٩ ، ٥٣٠ .

(٢) انظر د / عبد الحميد الشلقانى : رواية اللغة ٣١٨ - والاقتراح فى علم أصول النحو السيوطى ٧٨ وما بعدها .

وأما مقياس الصواب عند الطريق الاخر المتساهل ، فهو كل ما تكلمت به العرب ، وما قيس على كلام العرب فهو صواب ، يقول ابن جنى : « الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء ، وإن كان غير ما جاء به خيراً[1] ». ويضرب مثلا على ذلك بـ (ما) النافية ، فيقول : ألا ترى أن لغة التميميين فى ترك إعمال (ما) يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين فى أعمالها كذلك لأن لكل واحد من القولين ضرباً من القياس ، يؤخذ به ، ويخلد إلى مثله ، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها ، لأنها ليست أحق بذلك من وسيلتها . . [2]) .

ويقول ابن هشام اللخمى : « روى الفراء أن الكسائى قال : على ماسمعت من كلام العرب ، ليس أحد يلحن إلا القليل ، وقال الأخفش : أنحى الناس من لم يلحن أحداً ، وقال الخليل : لغة العرب أكثر من أن يلحن فيها متكلم[3] ».

والواقع أن كلا الفريقين قد تنكب جادة القصد ، وبعد عن الصواب فيما ذهب إليه ، فالمتشددون الذين وقفوا عند السماع والأفصح ، لا يصلح مذهبهم هذا ، لأنه قد ورد عن العرب ما يخالف ما ذهبوا إليه ، والمتساهلون الذين يجيزون كل شىء حتى القياس على النادر ، لا يصلح مذهبهم كذلك ، لأن أصحاب القياس أنفسهم ، وعلى رأسهم ابن جنى ، نرى أنه عندما يتعارض السماع مع القياس عندهم ينطقون بالسماع ويقدمونه على القياس ، وذلك نحو « استحوذ » فهذا ليس بقياس لكنه لابد من قبوله ، يقول ابن جنى : « إذا أداك القياس إلى شىء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشىء على قياس

---

(١) ابن جنى الخصائص ٣/١٢ . (٢) المصدر نفسه ٢/١٠ .

(٣) راجع د . عبد العزيز مطر : لحن العامة ٤٧ ظ دار الكتاب العربى ١٩٦٧ م نقلا عن المدخل لابن هشام اللخمى .

غيره ، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه[١] » .

مقياس الصواب اللغوى عند اللغويين المحدثين :

رأينا فيما سبق أن المستوى الصوابى عند اللغويين القدماء لم يكن موضع اتفاق ، لا عند جامعى اللغة ، ولا عند اللغويين بعد وضع القواعد ، ولا عند أصحاب مذهب تنقية اللغة ، ورأينا كذلك أن أكثر الخلافات بينهم تدور حول الأساس الذى لم يتفقوا عليه ، وأعنى بذلك المقياس الصوابى .

فجامعوا اللغة - كما قدمنا - قد اقتصروا فى أخذهم اللغة على البدو ، لأنهم كانوا يعتقدون أن اللغة تجرى فى دمائهم ، وقد فاتهم أن اللغة أمر مكتسب يمكن أن ينقنها غير أهلها ، إذا مارسوها طويلا . كما أنهم قد خلطوا فى جمعهم بين اللغة الفصحى المشتركة ، واللهجات الخاصة خلطاً عجيباً ، يقول الدكتور ابراهيم أنيس : « إن اللغويين العرب ، لم يقصروا تقعيدهم لقواعد العربية على مصدر واحد ، هو لغتها النموذجية الأدبية كما كان الواجب ، بل أقحموا معها اللهجات العربية القديمة بصفاتها وخصائصها المتباينة[٢] »

ولعل ذلك هو السبب فى اضطراب القواعد العربية ، إذ اللغويون العرب لم يقتصروا وهم يقعدون اللغة على مستوى واحد ، بل أخذوا من مختلف المستويات - المستوى الأدبى الفصيح ، والمستوى اللهجى الخاص . والمستوى الاجتماعى - وخلطوا الفصحى بلهجاتها . وذلك انطلاقاً من ثقتهم المفرطة بالعربى وسلامة سليقته . واعتقادهم أنه لا يخطىء . وأن كلامه مهما كان المستوى الذى يستخدم فيه صحيح من الوجهة اللغوية . فلما اختلطت هذه

---

(١) ابن جنى : الخصائص ١/١١٧ ، ١٢٥ .

(٢) راجع د . ابراهيم أنيس : من أسرار اللغة ٢٩ ط الأنجلو ١٩٥١ م .

المستويات ولم يميزوا بينها . واستنبطوا قواعدهم منها - وهى مختلفة - جاءت قواعدهم مضطربة غير مطردة إلا فى القليل النادر[١] .

كما أنهم قد قصروا السليقة اللغوية على قوم معينين ، وقصروها على زمن معين ، وقصروها كذلك على بيئة معينة ، فنشأ فى مخيلتهم ما يمكن أن يعبر عنه - كما يقول الدكتور أنيس - بدكتاتورية الزمان والمكان[٢] .

كما أن المقاييس التى ارتضاها كل من البصريين والكوفيين لتقعيد القواعد فيها من الاضطراب والخلط ما فيها ، يقول « أبو حاتم السجستانى » عن « الكسائى » رأس مدرسة الكوفه : « وعلمه مختلط بلا حجج ولا علل ، إلا حكايات عن الأعراب مطروحة ، لأنه كان يلقنهم ما يريد[٣] » ، ويقول « ابن درستويه » : « كان الكسائى يسمع الشاذ ، الذى لايجوز إلا فى الضرورة فيجعله أصلا ، فيقيس عليه ، واختلط بأعراب الأبلة ، فأفسد بذلك النحو[٤] » .

وإذا كانت هذه الأقوال من البصريين ، وفيها بعض التحامل على الكوفيين حيث كان البصريون يختارون قبائل معينة يأخذون عنها ، ويتركون ما عداها محتجين على ذلك بفساد لغتها ، ويطلقون على لغات هذه القبائل اسم اللغات الشاذة ، التى لا يجوز العمل بها ، على حين أن الكوفيين كانوا يوثقون كل

---

(١) المرجع السابق ١٩ .

(٢) المرجع السابق ٢٧ .

(٣) راجع : أبو الطيب اللغوى : مراتب النحويين ٧٤ تح أبى الفضل ابراهيم القاهرة ١٩٥٥ م - وياقوت الحموى : معجم الأدباء ١٣/١٩٠ تصر فريد رفاعى القاهرة ١٩٣٦ م .

(٤) راجع : السيوطى : بغيه الوعاة ٢/١٦٤ تح أبى الفضل ابراهيم ١٩٦٥م

العرب على السواء ، ويعدون كل ما جاء عنهم حجة ، فيعتدون بأقوالهم ، ويبنون قواعد نحوهم عليها .

فإن كلا من الفريقين - فى الواقع - مخطىء فى نظرته هذه ، إذا كان هدفهم وضع قواعد الفصحى أو اللغة المشتركة النموذجية ، وذلك لأن الفرق بين هذه اللغة واللهجات ، لم يكن واضحاً فى أذهان اللغويين القدماء فى تلك الحقبة من التاريخ وضوحا تاما ، ولذلك رأينا منهم التخليط والاضطراب فى القواعد بين الفصحى المشتركة واللهجات ، كما رأينا منهم التأويل لكل ما يشذ عن قواعدهم ومقاييسهم التى ارتضوها .

هذا ، وإذا كانت هذه ملاحظاتنا وملاحظة علماء اللغة المحدثين على مقياس الصواب اللغوى عند اللغويين القدماء ، فما المقياس الصوابى عند المحدثين ؟

والمقياس الصوابى عند المحدثين ، قد حدده علماء العربية ، كما حدده اللغويون الغربيون ، فالمرحوم الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس ، يقول : « وللحكم على ما يسمى بالصواب والخطأ فى اللغة ، يجدر بنا ألا نقول : هل هذا الاستعمال مألوف معهود فى اللغة ، أو هل يوافق قواعد النحاة واللغويين كما استنبطوها لنا ، بل الواجب حين نسمع قولا ، ونريد الحكم عليه ، أن نتساءل : هل استخرج هذا المتكلم مثل هذا القول من حافظته ، أو كونه هو بنفسه وعلى أى قول قاس هذا » ؟ (١) .

وأستاذنا المرحوم الدكتور إبراهيم نجا يعرفه بقوله : « هو الطريقة التى

---

(١) راجع : د/ إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة ٣١ .

يؤدى بها المتكلم كلامه مع ما يتطلبه العرف اللغوى للجماعة اللغوية التى ينتمى إليها المتكلم ، وبذلك يفهم أن الخطأ اللغوى ، هو عدم مسايرة المتكلم للأسس التى ارتضاها القوم الذين ينتسب إليهم »[١] .

والأستاذ الدكتور تمام حسان يعرفه بقوله : « المستوى الصوابى : معيار لغوى يرضى عن الصواب ، ويرفض الخطأ فى الإستعمال ، وهو كالصوغ القياسى لا يمكن النظر إليه باعتباره فكرة ، يستعين الباحث بواسطتها فى تحديد الصواب والخطأ اللغوى وإنما هو مقياس اجتماعى ، يفرضه المجتمع اللغوى على الأفراد ويرجع الأفراد إليه عند الإحتكام فى الاستعمال . والمستوى الصوابى لا يوجد فى اللغة فحسب ، وإنما يوجد فى كل شئون الثقافة بالمعنى الأعم »[٢] . كما عرفه من اللغويين الغربيين الأستاذ « جسبرسن » بقوله : (الكلام المتفق مع ما يتطلبه العرف اللغوى للجماعة التى ينتمى إليها المتكلم)[٣] .

ويرى الأستاذ « سويت » أن ما يؤيده الإستعمال العام لمتكلمى لغة من اللغات ، هو ما يصح أن يطلق عليه اسم الصواب اللغوى[٤] .

وقد عرفه الأستاذ « سايس » بقوله : (إن مقياس الصواب هو : تعود المتكلمين على العبارة ، واستعمالهم إياها استعمالا مطرداً ، وإن ما يصح أن

---

(١) د. إبراهيم نجا : اللهجات العربية ٥٥ ج ١ السعادة مصر ١٩٧٢ م.

(٢) د. تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية ٦٧ .

(٣) جسبرسن : اللغة بين الفرد والمجتمع ٢٤ ؛ ترجمة د. عبد الرحمن أيوب ج ١ الانجلو ١٩٦٤ م .

(٤) المصدر نفسه ٢٤ .

يطلق عليه صواب نحوى ، هو ما يؤيده السلوك اللغوى لمتكلمى اللغة)[1] .

وبعد عرضنا لتعريفات اللغويين المحدثين وتحديداتهم لمقياس الصواب اللغوى ، يمكننا أن نقول : إن هذه التعريفات ، وتلك التحديدات للمستوى الصوابى تقوم أساساً على الارتباط الوثيق بالاستعمالات التى يرتضيها المجتمع للغته .

فالمجتمع بناء على هذا ، هو الذى يفرض مقياس الصواب والخطأ فى اللغة ، وهو الذى يرسم الحدود التى لا ينبغى تجاوزها للفرد المتكلم ، وهى ولا شك - حدود طبيعية اجتماعية ، لأن اللغة ظاهرة اجتماعية تتطور بتطور المجتمع ، ولذلك يعد الخروج على هذه الحدود انحرافا عن الصواب اللغوى المستحدث . وعلى ذلك فالصواب خاضع لظروف معينة تمر بها اللغة اجتماعياً وتاريخياً .

وإذا كان مقياس الصواب اللغوى مرتبط أشد الارتباط بما يرتضيه المجتمع للغة ، فينبغى تطبيق القواعد السليمة التى انتهى إليها اللغويون القدماء والمحدثون للتطور اللغوى فى الأصوات ، والدلالات ، والصيغ مع المحافظة على سلامة اللغة ، وعلى طابعها المميز ، وخصائصها الأصيلة .

هذا ، وبالله التوفيق ؟

د ناجح عبد الحافظ مبروك
أستاذ مساعد ورئيس قسم أصول اللغة
كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر بأسيوط

القاهرة فى ٤/١٠/١٩٨٦ م

---

(١) المصدر نفسه ٢٣ .